اثر البطالة في النمو الاقتصادي (العراق والجزائر) انموذجا"

اسوان عبد القادرزيدان امنة عبد الاله حمدون
قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة والغابات – جامعة الموصل - العراق

الخلاصة

غدت ظاهرة البطالة في البلدان العربية بشكل عام ،العراق والجزائر بشكل خاص مشكلة ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية و عن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني ، إذ تعتبر البطالة آفة اجتماعية خطيرة تعطل القدرات البشرية و تبدد فرص النمو و الرفاه الاقتصادي و تمثل قضية التشغيل احد اهم التحديات التي تواجه البلدان العربية فبدون التشغيل يكون هناك فقدان وهدر لفرص تنموية لراس المال البشري ، لذلك استهدف البحث التعرف على اثر البطالة في النمو الاقتصادي في بلدان عربية مختارة (العراق ، الجزائر) للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٨ وذلك من خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل تغيير البطالة بأستخدام قانون Oukn حيث تؤكد الدراسات القياسية التي اجريت في العراق وجود اختلافات في مجال زيادة معدل النمو الاقتصادي وغياب سلسلة زمنية مستمرة عن البطالة ومعدلات النمو وكذلك عدم وحدة المعايير الاحصائية مما لايمكن التحديد الدقيق لمعامل Oukn وكذلك معدل النمو الفعلي .اما بالنسبة للجزائر فالتحليل القياسي لمعدلات النمو وتغيير نسب البطالة يبين ان المعدل الطبيعي للاقتصاد الجزائري هو في حدود ٢.٥% وهي النسبة اللازمة لبقاء معدل البطالة الحالي ثابتا"، و تبين من خلال البحث أن البطالة في معظمها بطالة هيكلية ناجمة عن توقف قطاعات الانتاج الرئيسية وبالاخص الزراعة والصناعة التحويلية ومعظم الانشطة الخدمية حيث يعتبر النمو تغيير كمي يمكن ان يحدث في اتجاهين احدهما مرتبط بزيادة انتاجية العمل والاخر مرتبط بزيادة عرض العمل لتخفيض نسبة البطالة، لذلك توصي الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية لخلق فرص العمل للخريجين وحسب مؤهلاتهم العلمية والعمل على تشجيع الادخار واتباع سياسات من شأنها العمل على تخفيض نسبة البطالة ذلك لان البطالة ترتبط ارتباطا" مباشرا" بالنمو الاقتصادي .

المقدمة

تعاني دول العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص من مشكلة البطالة وتتفاوت نسب تاثيرها تبعا" لطبيعة النظام الاقتصادي و درجة تطوره و بقدر مايتعلق الامر بالعراق فان الحروب و الظروف التي مر بها ساهمت في زيادة نسبة البطالة مما تسبب في ترك اثار على مستوى المعيشة في العراق كما تعد ظاهرة البطالة ذات ابعاد مختلفة ، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي كما تعتبر في الوقت نفسه ظاهرة اجتماعية لما لها من اثار اجتماعية على تركيبة المجتمع حيث تعتبر البطالة افة اجتماعية خطيرة تعطل القدرات البشرية و تبدد فرص النمو و الرفاه الاقتصادي (حسن ،٢٠٠٥) ان محاولة فهم كيفية التاثير على البطالة يجب ان ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الاخرى كالنمو و الاستثمار و معدل الاجور و نسبة التضخم ، و بما ان العوامل السابقة تتداخل فيما بينها وترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية ، فان تحليل التغيير ينطلق اساسا" من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التغيير أي مع النمو الاقتصادي باعتباره اهم مقياس لتغيير الاقتصاد ، ولهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو هي ذاتها سياسات القضاء على البطالة وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسات الاقتصادية المعتمدة حيث يرتكز التحليل الكينزي على سياسة الانتعاش عن طريق الطلب ، وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار ان البطالة سوف تنخفض تلقائيا" اذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي ، بينما يركز اتجاه اخر اكثر ليبرالية على العرض من خلال الدعم للمشاريع (فيصل ، ٢٠٠٠) تعد البطالة من المصاعب و التحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد الريفي العراقي لما لها من انعكاسات عميقة على الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية ومما يزيد من حدة هذه المشكلة استمرارها ووجودها مدة طويلة مع استمرار ارتفاع معدلاتها في السنوات الاخيرة و ظهورها باشكال وانواع مختلفة ، فقد ارتفع معدل نمو السكان و القوى العاملة مقارنة بتطابق نمو الطلب على العمالة الناتج من عدة عوامل منها ضعف القدرة على توليد فرص التشغيل مما يترتب عليها استفحال مشكلة البطالة خاصة إذا علمنا بان العراق يزخر بقاعدة انتاجية زراعية واسعة

تاريخ تسلم البحث ٢٠١٠/١٠/٢٤ وقبوله ٢٠١١/١١/١٢

إذ تمثل ما نسبته ١٣% من مساحة العراق كارض صالحة للزراعة ، و الموقع الاستراتيجي على شط العرب حيث يمتلك العراق امكانية هائلة لتطوير صناعته الوطنية عن طريق الاستثمار فضلا" عن تنمية و تنشيط و دعم الصناعات الصغيرة التي تسهم في خفض معدلات البطالة . و لعل اهم اسباب تفشي البطالة و استمرارها في الاقتصاد العراقي هوالاتي :(حسن ،٢٠٠٥)

١-يعتبر الاقتصاد العراقي احادي الجانب أي ان النمو في الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على الايراد المتحقق من بيع النفط الخام للخارج وهذا لا يوظف الا نسبة بسيطة قد لاتتجاوز تشغيل ١% من القوة العاملة العراقية ، فضلا" عن التقلبات في اسعار النفط العالمية والتي تؤثر بدورها على حصيلة الايرادات التي تنعكس على مستوى الانفاق الحكومي وتذبذب في تنفيذ خطط التنمية و توقف كثير من المشروعات بالتالي حجب القطاع الاقتصادي على امتصاص البطالة .

٢-ضعف القطاع الخاص و عدم استيعابه نسبة كبيرة من قوة العمل العراقية واقتصاره على الاستثمار في المجال التجاري و ترك المجالات الاخرى الصناعية و الزراعية و الخدمية والتي يمكن ان تمتص اكبر حجم من البطالة .

٣-انخفاض نسبة الانفاق على المشاريع الاستثمارية و خاصة الزراعية منها .

٤-اهمال القطاعين الصناعي و الزراعي و فسح المجال لدخول بضائع و سلع مستوردة من خلال رفع الرسوم الكمركية او تخفيضها الى ادنى حد ممكن .اضافة لفشل برامج التنمية للعناية بالجانب الاجتماعي و عدم مواكبة البرامج الدراسية للتجدد و التفاوت الكبير بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي و توقف الكثير من القطاعات الاقتصادية عن العمل (الزبيدي،٢٠٠٩) كما ان الازمات الاقتصادية التي مر بها القطر كالحصار وتدهور قيمة العملة و ارتفاع المديونية وخدمتها ادى الى هجرة العمالة و ترك مهنة الزراعة و اتجاهها للانشطة الاخرى (عريقات ،٢٠٠٢) . امابالنسبة للجزائر فتعزى ظاهرة البطالة فيها الى زيادة حجم الفقر الذي يعتبر من العوامل المشجعة على الهجرة ، ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة الى اوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالاساس ، فبالرغم من تعدد الاسباب المؤدية الى هذه الظاهرة الا ان الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الاسباب . ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين ، والتي تشهد غالبا" افتقارا" الى عمليات التنمية وقلة فرص العمل ، وانخفاض الاجور ومستويات المعيشة والحاجة الى الايدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين (يحيى ، ٢٠٠٥)، لذا تتاتى مشكلة البحث من تفاقم ظاهرة البطالة و عدم قدرة الاقتصاد العراقي والجزائري على خلق فرص عمل كافية تتلاءم مع العرض عليه و ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي و بشكل متزايد مما اثر سلبا" على معدلات النمو الاقتصادي منطلقا" من اهمية البحث وذلك لما تشكله البطالة من خطورة على أي مجتمع من المجتمعات لذا لابد من استخدام جميع السبل و الوسائل الممكنة لمحاربة و مكافحة هذه الظاهرة لتقليل الاثار السلبية المترتبة عليها لان البطالة تسبب للعاطلين عن العمل اضطرابات نفسية و عصبية مما يؤدي في النهاية الى اقتراف الجرائم و السرقة والقتل ، فهذه مشكلة تستحق التركيز عليها و معرفة اسبابها و كيفية الحد منها مستقبلا".و يعتمد البحث على فرضية مفادها ان للبطالة اثار اقتصاديو واجتماعية وسياسية غير مرغوب بها في اقتصاديات البلدان النامية ومنها العراق والجزائر قيد الدراسة ويسعى البحث لاثبات هذه الفرضية من عدمها . لذلك فقد حظي موضوع البطالة بعدد من الدراسات التي تقصت الوسائل الممكنة لتحقيق الهدف المذكور انفا"، منها دراسة(Yusuf،1996) تشير هذه الدراسة لدور القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الحد من البطالة وتكشف عن الدور الذي تلعبه في دفع مسيرة النمو للأعلى والذي ممكن اشتقاقه من تجارب البلدان في آسيا وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في المشاريع الاستثمارية لخلق فرص عمل إضافية.و قدم (Martin&Edward،1998) مقال حول العمالة الريفية،الهجرة والفقر في كاليفورنيا بين فيها مناقشات وتحليلات ديناميكية لأثر البطالة في الاقتصاديات الريفية في بيئة سياسية متغيرة لأسواق العمل تؤكد على أن القوة الشرائية يجب أن تعوض كمدفوعات تحويلية تخفض أو تزيل المنافسة حول أسواق العمل ومرونة الأجور والعمل على زيادة فرص العمل.كما أعدت منظمة الفاو للأغذية والزراعة (٢٠٠١) مقالا" أوضحت فيه أن الانكماش الاقتصادي اقترن بارتفاع البطالة اذ تسببت الأزمة المالية في بطالة ١٠ ملايين عامل في عام ١٩٩٨م من بين ١٥٠ مليون عاملا"كانوا يعانون من البطالة في جميع أنحاء العالم وأوصت بضرورة إتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة للتخفيف من حدة البطالة. وفي دراسة(Jurajda ،2002) تناولت

تقدير اثر تعويض مؤشر البطالة في مسيرة سوق العمل لنقل العمال في الولايات المتحدة الأمريكية أوضحت فيها بيانات عن تواريخ أسواق العمل والفوائد المتحققة من جراء التوسع في الأسواق وخلق فرص جديدة للعمل بإتباع سياسات اقتصادية صائبة وزيادة عرض العمل لتخفيض نسبة البطالة. و أجرى (سلمان،٢٠٠٥) دراسة حول البطالة في العالم العربي حيث اوصت بضرورة التفاؤل بشان الاثار التي قد تخلفها السياسات الوطنية و الدولية الجديدة التي توضع حاليا" عند الاخذ بنهج الاستراتيجيات لتخفيض وطاة البطالة و المطلوب لتحقيق ذلك الهدف ليس مجرد زيادة الناتج المحلي الاجمالي انما المطلوب هو نوع من النمو الاقتصادي اساسه تراكم رؤوس الاموال وجمع المهارات و زيادة الانتاجية و توسيع نطاق سبل كسب الرزق بصورة مستدامة و زيادة فرص العمل . واجرى (الطيب،٢٠٠٣) بحثا" حول ظاهرة البطالة في الدول العربية على المستويين الكلي و الجزئي لاسيما بين صفوف قطاعات الشباب والمراة هذا بالاضافة الى اشتراك معظم الدول العربية في تبني التخصيص كاحد عناصر التصحيح و اعادة الهيكل الاقتصادي لذلك توصي الدراسة بضرورة الاسراع بانشاء السوق العربية المشتركة لتشجيع تبادل الايدي العاملة و انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية مما يؤدي الى التقليل من حدة هذه الظاهرة .في حين توصل (الزبيدي ،٢٠٠٩) في دراسته للبطالة و التنمية البشرية في العراق الى انه مادام النمو الاقتصادي هو العامل الرئيسي و المحفز للتعامل مع مشكلة البطالة فلا بد من حصر الموارد و الامكانات الاقتصادية من اجل الاستثمار ووضع الخطط لاستغلال تلك الموارد الاستغلال الامثل و كذلك دعم ما موجود من منشات للقطاع الخاص خاصة " المشاريع الصغيرة التي اثبتت كفاءتها في تشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة و اعادة تاهيل المتوقف منها واعادة تشغيلها وقدم(بن حمادي،٢٠٠٩) دراسة حول الخصائص الاقتصادية و أزمة البطالة في موريتانيا مقارنة ببعض الدول العربية ، بين فيها أن أهم أسباب البطالة هو إخفاق خطط التنمية الاقتصادية ، غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي ، عدم تطابق برامج التعليم في معظم البلدان العربية ، وكذلك عدم إيجاد سياسة موحدة للتشغيل .وهدف البحث هو التعرف على اثر البطالة في التنمية الزراعية لدول عربية مختارة (العراق ،الجزائر) وذلك من خلال دراسة مفهوم البطالة واسبابها وكذلك يهدف البحث الى وضع الحلول الملائمة من خلال مجموعة من التوصيات التي تؤخذ بعين الاعتبار للحد من هذه الظاهرة في المستقبل .

مواد البحث وطرائقه

يعتمد البحث على التحليل النظري الذي يدعمه العمل القياسي التجريبي وذلك بالاستعانة ببعض النظريات الاقتصادية التي تخص موضوع الدراسة حيث يشير (قانونOuknإلى العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل تغيير البطالة بحيث اعتبر Oukn أن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل او الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما . و يرتبط معدل النمو بنسبة البطالة حسب تحليل Oukn بالعلاقة الاتية :

$$U=a+b(y-y^*)$$

وهوما يفترض تحديد نسبة بطالة طبيعية (a) حددها oukn وكذلك تحديد نسبة نمو فعلي y^* و بتحديد التغيرات عبر الزمن يمكن تطوير نموذج oukn من خلال اعتماد التحليل الديناميكي لنحصل على :

$$\Delta U=a+b\,\Delta y+e$$

حيث أن " :Δu: التغير في نسبة البطالة

ΔY: معدل النمو الاقتصادي

b: المرونة بين النمو و البطالة

e: نسبة الخطأ

وتسمح المعاملات a,b بتحديد نسبة النمو الطبيعي أو الفعلي الذي يبدأ عنده معدل البطالة في الانخفاض فإذا لم يتغير معدل البطالة أي =٠ فان الناتج الداخلي الخام ينمو بالمعدل الطبيعي أو الفعلي .

$$\Delta y^*=-a/b$$

وهي نسبة النمو اللازمة للحفاظ على نسبة البطالة دون تغير أي ضمان استقرار معدل البطالة و النتيجة أن هناك نسبة نمو تضمن فقط بقاء نسبة البطالة كماهي دون تغيير ، ويبدأ التأثير بين النمو

والبطالة عندما يتحقق معدل نمو أعلى من معدل النمو الطبيعي أو الفعلي ، وهنا يتم الربط بين معدل الارتفاع في النمو و معدل الانخفاض في البطالة .ويشير b إلى العلاقة بين البطالة والنمو و هو يحدد نسبة تغير البطالة مع كل تغيير وحدوي في النمو الاقتصادي . ويكون $b=\Delta u/\Delta y$

ولحساب نسبة البطالة في أي مجتمع يتم الاستناد الى القانون الاتي (الوزني والرفاعي ، ٢٠٠١)

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times ١٠٠$$

النتائج والمناقشة

يعاني العراق و الجزائر كبقية البلدان العربية من ارتفاع نسبة البطالة وهو أمر يؤثر مباشرة على النمو والتنمية في اقتصادياتهما . ففي العراق توكد الدراسات القياسية التي أجريت على نموذج Oukn على وجود اختلافات حسب معامل Oukn في العراق في مجال زيادة معدل النمو الاقتصادي وغياب سلسلة زمنية مستمرة عن البطالة والمعدلات للنمو وكذلك عدم وحدة المعايير الإحصائية مما لايمكن من التحديد الدقيق لمعامل Oukn وكذلك معدل النمو الفعلي ومعدل البطالة الطبيعية وتعود مشكلة البطالة لأسباب عديدة منها هيكلية ترجع لطبيعة نمو الاقتصاد العراقي كونه اقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية بالدرجة الأساس تعود إلى الحروب والأوضاع التي مر بها العراق والأخرى أسباب تتعلق بطبيعة التفاوت في معدلات النمو السكاني و النمو الاقتصادي (الزبيدي ٢٠٠٩)

الجدول (١) : يبين النسبة المئوية للقوى العاملة في العراق حسب القطاعات الاقتصادية

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
١٩٩٥	١٢,٨	٢٤,٦	٦٢,٧
٢٠٠٠	١٠,١	٢٢,١	٦٧,٨
٢٠٠٦	٣,٩	١٨,١	٧٢,٦
٢٠٠٨	٥,٣	٩,٢	٨٦,٣

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٠

يلاحظ من الجدول انخفاض نسبة العمالة في الريف من ١٢,٨%عام ١٩٩٥لتبلغ ١٠,١%عام ٢٠٠٠ والى٣,٩%عام ٢٠٠٦ ثم عاود الارتفاع في عام ٢٠٠٨ على الرغم من انخفاض نسبة البطالة عنها في المدن مما أدى لزيادة عدد الباحثين عن فرص عمل في المدن وارتفاع نسبة البطالة وبالنسبة لقطاع الخدمات الذي اخذ يتوسع بشكل كبير ليشمل أكثر من ثلثي حجم القوى العاملة ارتفعت نسبته من ٦٢,٧%عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٦٧,٨%عام ٢٠٠٠والى ٧٢,٦%عام ٢٠٠٦ والى ٨٦,٣٥%في عام ٢٠٠٨ لكون من يحصل على فرص عمل غالبا"ما تكون للأعمال التي لاتتطلب مهارة وباجر متدني يضاف لذلك توقف الكثير من القطاعات الاقتصادية عن العمل .

الجدول (٢) : يبين معدل البطالة حسب التوزيع الجنسي للفترة٢٠٠٣-٢٠٠٨

السنة	معدل البطالة العام %	معدل البطالة (الذكور) %	معدل البطالة (الإناث) %
٢٠٠٣	٢٨,١	٣٠,٢	١٦
٢٠٠٤	٣١	٢٣,٦	٦,٥٣
٢٠٠٥	٣٧,٩	١٩,٢	١٤,١
٢٠٠٦	٣٣,٢	١٨,٨	١١,٢
٢٠٠٧	٣٠,٣	٢٠,٣	٩,٣
٢٠٠٨	٣١,٣	٢٢,٤	١٣,٤

المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي –الجهاز المركزي للإحصاء –مسح التشغيل والبطالة،٢٠٠٨ .

يتضح من الجدول تزايد في نسب البطالة مما يترك اثارا" اقتصادية تتمثل بانخفاض نمو الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه إلى جانب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لكافة

القطاعات الاقتصادية وركود اقتصادي ينعكس على محدودية العرض في ظل تزايد الطلب بالتالي حدوث زيادات كبيرة في مستويات الاسعارمما يؤدي لانخفاض القيمة الحقيقية للعملة في التداول.
وأما تحليل نسب النمو و البطالة بالنسبة للجزائر فأنه يبين اتجاهين رئيسيين هما :

١. ارتفاع معدل النمو وارتفاع نسبة البطالة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠
٢. ارتفاع معدل النمو و انخفاض نسبي في معدل البطالة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨

الجدول (٣) : يبين معامل Okun في الجزائر

السنوات	١٩٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٠٢	٠٣	٠٤	٠٥	٠٦	٠٧	٠٨
معامل Okun	٣,٨	٣,٨	١,١	٥,١	٤,٢	٣,٢	٢,٦	٤	٦,٨	٤,٥	٤,٤	٣,٢	٣,٤	٣,٢

المصدر : من اعداد الباحث

و التحليل القياسي لمعدلات النمو و تغيير نسب البطالة يبين أن معدل النمو الطبيعي بالنسبة للاقتصاد الجزائري هو في حدود ٥,٢% وهي النسبة اللازمة لبقاء معدل البطالة الحالي ثابت ،بينما يفترض أن يحقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو في حدود ٧,٦%على فترات متتالية لتخفيض البطالة بنسبة ١%

الجدول (٤) : يبين البطالة ومعدل إنتاجية العمالة و المخرجات للقطاعات الاقتصادية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨ في العراق

	١٩٩٥ ــ ٢٠٠٣	١٩٩٩ ــ ٢٠٠٨		
البنود	المعدل %	المخرجات	العمالة	الانتاجية
الزراعة	٢٠	٤,٣	٤,٦	-٠,٣
الصناعة	٨	٥,٦	٦,٤	-٠,٩
هيكل الأعمال العام	١٢	٠,٢	١,٢	-١
خدمات حكومية	٢٣	٥,٩	٥,٦	٠,٣
خدمات غير حكومية	١٧	٣,٢	١,٢	٢
العمل في المنزل	١٩	٤,٨	٥	-٠,٢

المصدر: فيصل، مختاري ، العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الاثار على السياسات الاقتصادية ،٢٠٠٨.

يتضح من الجدول(٤) التفاوت في معدلات البطالة في الفترات ١٩٩٩-٢٠٠٤ فبالرغم من أن نسبة النمو كان في حدود ٣%في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ إلا انه يبقى غير كافي لتخفيض نسبة البطالة بشكل كبير ولعل السبب يعود إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق في قطاع المحروقات والذي لايعمل على خلق فرص عمل تؤدي لتخفيض البطالة كما أن النمو المحقق في الجزائر في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ هو بفعل سياسات دعم النمو، وبالتالي فان زيادة الإنفاق الحكومي ليس من شانها أن تؤدي لخلق فرص عمل جديدة لذا يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض نسب البطالة لان الأولى تعتمد على الإنفاق الحكومي والذي يعرقل زيادة معدلات الاستثمار في الاقتصاد الوطني .

وتشير نتائج الدراسة الى انه ضرورة قبول معدل طبيعي للبطالة لايؤثر تأثيرا" مباشرا" على الاقتصاد وهي النسبة التي يفترض أن يتم الحد من أثارها عبر سياسات الاقتصاد الكلية لتحفيز خلق فرص العمل والتشغيل ، ولقد ساهمت الظروف التي مر بها العراق في تعميق الركود الاقتصادي و تدهور قابلية القطاعين العام و الخاص على استيعاب العمالة ، إذ شهد مختلف الأزمات الاقتصادية منها والسياسية وغيرها وكذلك تعتبر البطالة في معظمها بطالة هيكلية ناجمة عن توقف قطاعات الإنتاج الرئيسية بخاصة قطاع الزراعة و الصناعة التحويلية و معظم الأنشطة الخدمية من ناحية و التحول في أنماط الطلب على القوى العاملة في سوق العمل من ناحية اخرى .لذلك توصي الدراسة بضرورة إتباع سياسات لتخفيض البطالة في العراق والجزائر قيد الدراسة تنطلق من مقاربات تفترض بان البطالة ترتبط ارتباطا" مباشرا" مع النمو الاقتصادي بحيث تعد السياسات الداعمة للنمو هي ذاتها سياسات الحد من البطالة .وكذلك دعم المشاريع و تنميتها لكونها مشاريع كثيفة العمل و تساهم فعليا" في امتصاص

جزء كبير من البطالة و دعم القطاع الخاص من اجل خلق المنافسة المشروعة بينه و بين القطاع العام خدمة لدعم الاقتصاد الوطني وكذلك تحسين المناخ الاستثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية لخلق فرص العمل للخريجين وحسب مؤهلاتهم العلمية و توجيه النسبة الكبرى من التخصيصات الاستثمارية لدعم القطاعات السلعية الأساسية خاصة الزراعية منها و الصناعيةوالعمل على تشجيع الادخار و تغيير النمط الاستهلاكي للمواطنين فبدلا من توجه الاستيرادات نحو المنتجات الاستهلاكية ،لابد من تشجيع استيراد السلع الانتاجية والعمل على دعم الصناعات الصغيرة والحرفية التي تحتاج الى رأسمال كبير من قبل المستمر وتسد الحاجة المحلية من منتجاتها وتوصي الدراسة بصفة عامة اعطاء اهمية خاصة للعاطلين عن العمل في كل بلدن الوطن العربي وكذلك الحد من تزايد معدلات البطالة والاكثار من البحوث والدراسات المتعلقة بحل ازمة البطالة في الوطن العربي.وهناك استراتيجيات مقترحة للحد من البطالة وهذه الاستراتيجيات هي (سلمان،٢٠٠٥)

١- الاهمية الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي السريع والمستدام .
٢- ايلاء مسألة الاستثمارات الصناعية الاهمية القصوى بين خيارات التنمية .
٣- وضع خيارات من السياسات العامة للتنمية الاجتماعية .

اعتماد سياسات تكفل عدم تخلف فئات اجتماعية ومناطق معينة عن ركب مسيرة النمو والمطلوب لتحقيق ذلك الهدف ليس مجرد زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ، وانما المطلوب هو نوع من النمو الاقتصادي اساسه تراكم رؤوس الاموال وجمع المهارات وزيادة الانتاجية وتوسيع نطاق سبل كسب الرزق بصورة مستدامة الامر الذي يزيد من احتياجات الاستهلاك لدى الاسر المعيشية والافراد .

THE EFFECT OF UNEMPLOYMENT IN ECONOMIC DEVELOPMENT (IRAQ AND ALGERIA) AS A SAMPLE

Amina abdul-ilah hamdon Aswan Abdul-Kadir Zaydan
Dept of Agric.Econ. College of Agric. & Forestry,
Mosul Univ,Iraq

ABSTRACT

Unemployment phenomenum in Arabic countries in general in Iraq & Algeria(the example of the paper)in particular is being considered a problem of economic and social dimensions expressing clearly the weakness in economic structures and asocial mistake on the national level. It is considered a dangerous social blight which might break down human capabilities and vanish chances of growth and economic welfare.the cause of Employment represents one of the most important challenges which face Arab countries .without employment,there is a loss and uselessness for developed chances of human capital. Therefore,this paper is trying to know the effect of unemployment in economic growth in selected Arab countries (iraq&Algeria) for the period (1995-2008)throughout studying the relationship between the economic growth and the rate of change in unemployment by using law oukn.standard studies practiced in Iraq confirm the existence of variances in the field of rate of economic growth and the absence of continuous time series about unemployment and growth rates as well as the non –existence of statistical standards, so we couldnot have an accurate limitation for oukn factor and the actual rate of growth .As for Algeria, the standard analysis, for growth rates and the change in ratios of unemployment,shows that the natural rate of algerian economy is about 5.2% and it is the needed ratio to keep the present

rate of unemployment stable.From this paper,we conclude that unemployment in a whole is astructural one created from the stoppage of the main sectors of production especially agriculture,transformal industry and most service activities and here the growth is considered a quantative change that could happen in two directions;the first is connected with the increase of labour productivity and the other is connected with the increase of labour supply in order to reduce the ratio of unemployment therefore; The study recommends the necessity of encouraging local and foreign investment to find employment for thegraduated and to encourage saving and follow policies that could reduce the ratio of unemployment for it is connected directly with the economic growth .

المصادر

بن حمادي ، محمد عبد الحليم(٢٠٠٩) الخصائص الاقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا مقارنة ببعض الدول العربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية،٤٧ :٢ -٣ .

حسن ،محمد عبد صالح (٢٠٠٥) البطالة في الاقتصاد العراقي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت : ٣-٤

الزبيدي ، فالح تغيمش مطر(٢٠٠٩) البطالة والتنمية البشرية في العراق/أسباب وانعكاسات للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٦ . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (١٩) :١٨٠.

سلمان ، غيداء صادق (٢٠٠٥) ، البطالة في العالم العربي ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الانبار ،العراق :٤-٥.

عريقات،حربي محمد(٢٠٠٢)البطالة في الأردن: واقعها والآفاق المستقبلية لحلها، مجلة آفاق اقتصادية ، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٣(٩١):٩١-٩٢ .

فيصل، مختاري (٢٠٠٨)، العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الاثار على السياسات الاقتصادية ،المركز الجامعي في الجزائر ،قسم العلوم الاقتصادية و المحاسبية ،الجزائر :٦-٨.

مجهول ، (٢٠٠٠) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي : ٢٠.

مجهول ، (٢٠٠١)، حالة الأغذية والزراعة ، منظمة الأغذية و الزراعة للامم المتحدة ، مؤتمر القمة العالمي للأغذية ،الدورة الحادية والثلاثون: ١٥ .

مجهول ، (٢٠٠٨)، مسح التشغيل و البطالة في العراق، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات : ٥-٧ .

الوزني و الرفاعي ، خالد واصف واحمد حسين (٢٠٠١)،مبادى الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،الطبعة الرابعة ،،دار وائل للنشر ،عمان ، الأردن :٢٦٥

يحيى ،سعيدي (٢٠٠٥) ، الاثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة المسلية ،الجزائر .

Jurajda, S. (2002), Estimating the effect of unemployment insurance compensation on the labor market histories of displaced workers. Journal of Econometrics 180:227-229.

Martin, T. J. Edward (1998), Poverty prosperity: farm employment, immigration, and poverty in California. American Journal Agricultural Economics, 80 (5):1008-2000.

Yusuf, S. (1996a) The non-farm road to higher growth: comparative experience and bangladeshs prospects, The Bangladish development studies. XXIV (3):75-77.

Yusuf, S. (1996b) The non-farm road to higher growth: comparative experience and bangladeshs prospects, The Bangladish development studies. XXIV (4):95-99.